إستراتيجية تنمية الرأس المال الفكري في عصر تكنولوجيا المعلومات

أ.د : الطيب ياسين

جامعة الجزائر

أ: مطاي عبد القادر

جامعة الشلف

الملخص :

المجتمعات مقادة تكنولوجيا، والتكنولوجيا المسيطرة تحدد المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية في هذا البلد أو ذاك. إن التكنولوجيا المسيطرة منذ عقد من الزمان، والمتوقع أن تستمر إلى عقد آخر أو أكثر هي تكنولوجيا المعلومات.

تتميز تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيا التي سادت قبلها في القرن العشرين بـ:

- سرعة التطور.
- سعة التأثير والانتشار.
- سهلة ممتنعة.
- مفيدة وخطرة.

ومعالجة أي جانب من جوانب الحياة الحالية لابد أن تأخذ المعالجة تكنولوجيا المعلومات أساساً لها، فكيف إذا كانت معالجتنا لجانب هام وله علاقة مباشرة بهذه التكنولوجيا ألا وهي الموارد البشرية.

سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب إشكالية تنمية الرأس المال الفكري في عصر المعلومات مؤكدين أنه لا معنى كبير لوجود استراتيجيات وخطط جزئية لهذا القطاع أو ذاك في غياب الاستراتيجية الوطنية العامة وبمعنى آخر طرح التساؤل التالي:كيف يمكن خلق إستراتيجية محكمة لتنمية الرأس المال الفكري في عصر تكنولوجيا المعلومات؟

openkan.com

مقدمة:

نظرا للمتغيرات التكنولوجية الراهنة بمختلف أبعادها و أساليب تطورها، ظهرت تكنولوجيا جديدة تسمى بتكنولوجيا المعلومات التي أضحت تحدد المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية في هذا البلد أو ذاك. إن التكنولوجيا المسيطرة منذ عقد من الزمان، والمتوقع أن تستمر إلى عقد آخر أو أكثر هي تكنولوجيا المعلومات.

تتميز تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيا التي سادت قبلها في القرن العشرين بـ:

- سرعة التطور.
- سعة التأثير والانتشار.
- سهلة ممتنعة.
- مفيدة وخطرة.

ومعالجة أي جانب من جوانب الحياة الحالية لابد أن تأخذ المعالجة تكنولوجيا المعلومات أساساً لها، فكيف إذا كانت معالجتنا لجانب هام وله علاقة مباشرة بهذه التكنولوجيا ألا وهو الرأس المال الفكري إذ يعتبر من وجهة نظر المنظمة او المؤسسة هي مجموعات الأفراد المشاركة في رسم أهداف وسياسات وانجازالأعمال التي تقوم بها المنظمات حيث تنقسم هذه الموارد إلى أربعة مجموعات هي:

. - الموارد الاحترافية - الموارد القيادية - الموارد الإشرافية - باقي الموارد المشاركة

يؤكد المختصون في مجال الإ دارة على مسألة هامة ، وهي أن الإنفاق على النشاطات المتعلقة بالمواردالبشرية لا ينظر إليه على انه تكلفة بدون عائد بل ينظر إليه على انه إنفاق استثماري له عائد طويل الأجل

إن اعتبار الإنسان داخل المنظمات على انه مورد، يعود إلى عاملين هما:

- أن العمل الذي يبذله الإنسان عامل أساسي ضمن العملية الإنتاجية
- أن التطور والمبادرة والجهود التي يبذلها الإنسان هي المحدد الأساسي للفعالية الكلية للمنظمة تشكل قوة ومهارة الموارد البشرية وفعالية أدائها قوة للمنظمة وأداة لتحقيق الكفاءة المطلوبة، وبلوغ الأهداف المرسومة والتي يأتي في مقدمتها رضا العملاء المستهدفين

أما من وجهة نظر المجتمع فان الراس المال الفكري هي القوى العاملة لبلد ما، والتي تتشكل من مجموع السكان في سن العمل سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن العمل.

سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب إشكالية تنمية الرأس المال الفكري في عصر المعلومات مؤكدين أنه لا معنى كبير لوجود استراتيجيات وخطط جزئية لهذا القطاع أو ذاك في غياب الاستراتيجية الوطنية العامة وبمعنى آخر طرح التساؤل التالي:كيف يمكن خلق إستراتيجية محكمة لتنمية الرأس المال الفكري في عصر تكنولوجيا المعلومات؟ وللإجابة على هذا التساؤل نتناول المحاور التالية:

- المحور الأول: أثر المعلوماتية على الرأس المال الفكري.
- المحور الثاني: متطلبات الرأس المال الفكري في عصر المعلومات.
- المحور الثالث: تنظيم الرأس المال الفكري في عصر المعلومات.
- المحور الرابع: ملامح استراتيجية وطنية لتنمية الرأس المال الفكري في عصر المعلومات.

openkan.com

المحور الأول : أثر المعلوماتية على الرأس المال الفكري:

إن النظرة إلى الرأس المال الفكري وإمكانية إدارتها وتفعيلها وتأهيلها وتطويرها، تختلف اليوم عن ما كانت عليه قبل عقد أو عقدين من الزمن، وستكون أشد اختلافاً بعد عقد أو عقدين قادمين لسببين رئيسيين[1]:

1 – الانتشار السريع لتقانة المعلومات:

2 – العولمة واتفاقية التجارة العالمية:

الأمر الذي جعل المتطلبات القطرية متشابهة إذا لـم نقل متطابقة مع المتطلبات العالمية والتي يجب أن تلبي:

- التطور التقني المتسارع في جميع مناح الحياة.
- زيادة التنافس الصناعي والتقاني.
- التسارع الكبير في مجال التقنيات الصناعية وانخفاض الطلب على اليد العاملة.
- انخفاض عمر المنتج من عدة سنوات إلى عدة شهور.
- الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات التي بدأت تتموه بشركات وطنية في الدول النامية.

الأمر الذي أدى إلى تغير ماهية الطلب على الرأس المال الفكري كماً ونوعاً.

1 ـ أثر عصر المعلومات الكمي على الرأس المال الفكري:

إن التطور السريع في التقنيات الصناعية والإدارية والخدمية ، وانخفاض عمر المنتج من عدة سنوات إلى عدة شهور بسبب دخول المعلوماتية في عملية ا لتقنية، والتوسع الكبير في اعتماد اتفاقية التجارة العالمية، أدى إلى خفض الطلب عليى اليد العاملة، وإن اسطورة رخص الإنتاج في بلدان العالم الثالث لم تعد مقبولة اليوم، فالصناعات الحديثة تحتاج إلى أعداد صغيرة جداً من العاملين[2].

الشكل (1) :

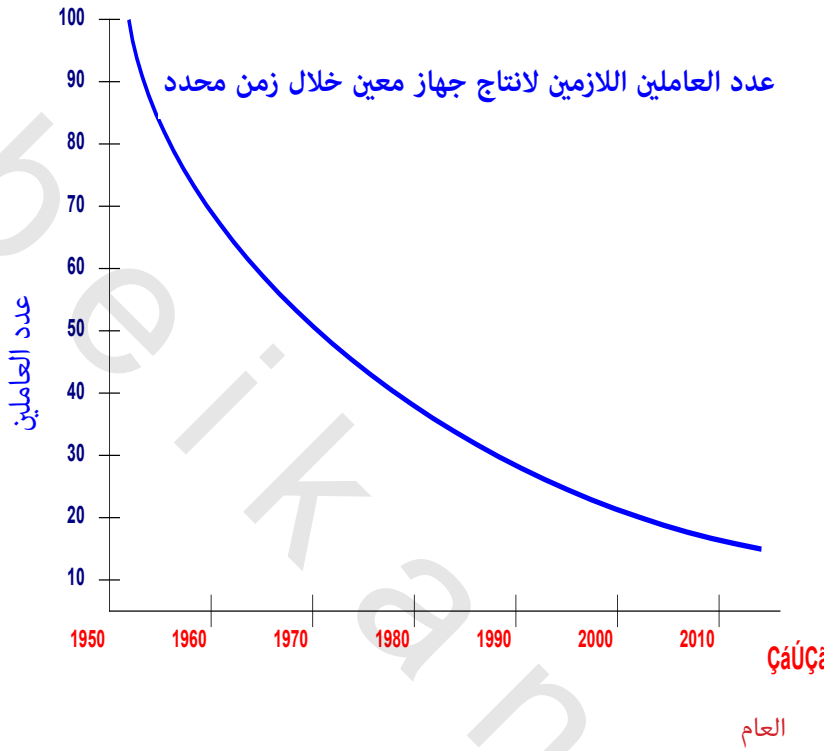

الشكل (1)، بحيث أن أجورهم الإجمالية توازي أو تقل عن كتلة الأجور التي تدفع للجموع الكبيرة من العمال، التي تحتاج إليهم الصناعات غير المؤتمتة الشكل (2)، رغم الانخفاض الكبير لأجور هؤلاء العمال. ناهيك عن عزوف معظم الشركات عن استخدام عدد كبير مـن العمال، تفادياً لحساسية العلاقات العمالية وأثرها على إدارة الإنتاج3.

obeikan.com

الشكل (2) :

اجور اليد العاملة/ الكلفة الكلية

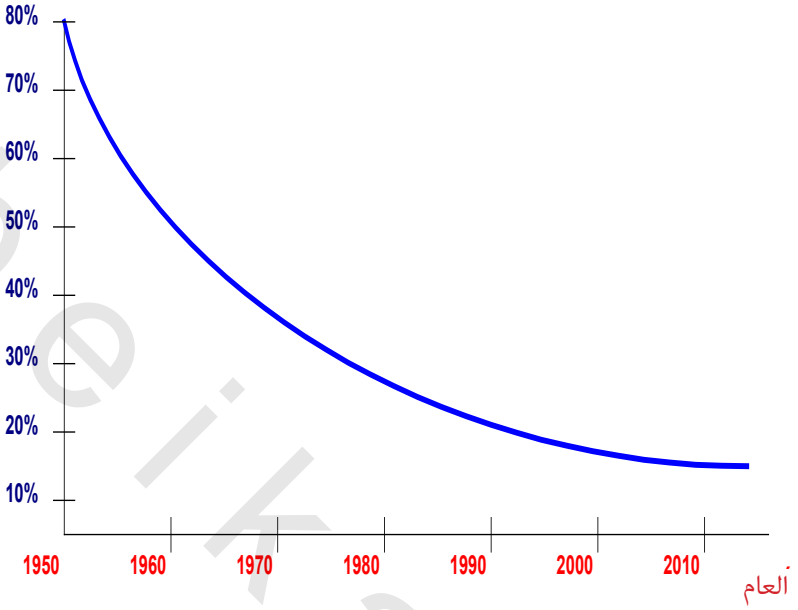

2 ـ أثر عصر المعلومات على نوعية الرأس المال الفكري المطلوب:

إن دخول المعلوماتية التقنيات الصناعية في بداية الثمانينات، وتوسع ذلك في التسعينات، أدى إلى رفع الحد الأدنى لسوية العامل الذي يقف خلف الآلة، أو يراقب عدد من الآلات المبرمجة، بحيث يتطلب منه الإلمام بـ:

- لغة برمجة أو أكثر.
- الحاسبات ومواصفاتها الأساسية وطرق تشغيلها.
- التحليل العددي والإحصائي.
- التنظيم الصناعي.
- لغة أجنبية أو أكثر.
- متخصص في مجال محدد من الصناعة وقادر على التحول بسرعة إلى مجال آخر.
- قادر على التفاعل مع المصمم على شبكة حاسوبية.

وهذه المؤهلات لا تتوفر بمقاييسنا الحالية، إلا بخريجي المعاهد المتوسطة كحد أدنى وضمن برامج موجهه، ويبين الشكل (3) تطور التأهيل المطلوب من لعامل الإنتاج4.

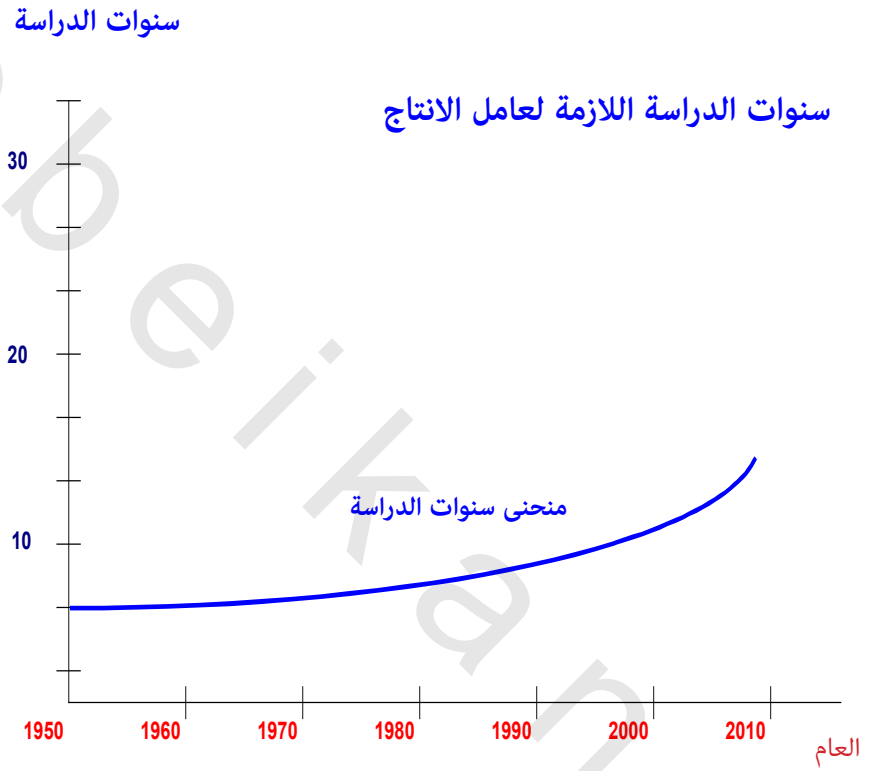

الشكل (3)

وفي الوقت نفسه الذي تتطلب التقنيات الحديثة زيادة في المؤهلات العلمية للعاملين خلــف الآلات

(ذوي الياقات الزرقاء)، قلت إلى حد كبير سنوات الخبرة العملية المطلوبة5 – الشكل (4) وباختصار قلت المهارات اليدوية والخبرة الشخصية المطلوبة على حساب زيادة سنوات الدراسة اللازمة للعمل.

ينسحب ذلك على جوانب الحياة الأخرى للعاملين في التصميم والإدارة والخدمات واللغات المتعددة وما شابه ذلك.

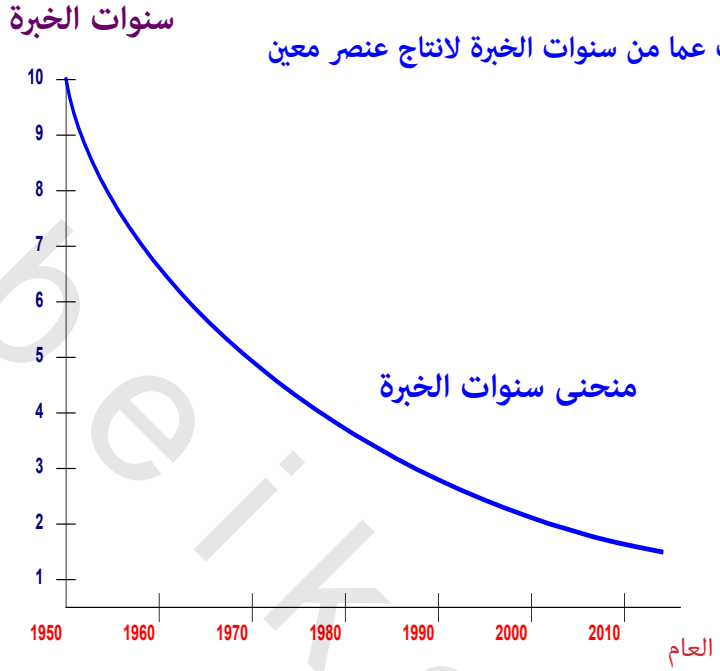

الشكل (4)

المحور الثالث: متطلبات الرأس المال الفكري في عصر المعلومات:

أدت التطورات التقنية المتلاحقة في عالمي الصناعة والخدمات في جعل السياسات التربوية العربية التقليدية والمتمثلة في تخريج أفواج من المهنيين الفنيين والمهندسين الجامعيين الذين يلمون إلماماً عاماً بالمناهج الفنية والهندسية الأساسية6، مع بعض المقاربة العملية الضعيفة للتجارب المخبرية، تضاف إليها في أفضل الأحوال زيارات اطلاعية إلى بعض المؤسسات الصناعية، غير قادرة على التصدي المباشر للتحديات التقنية التي تواجهها الصناعات الحديثة الصغيرة منها والكبيرة. الأمر الذي وضع المؤسسات الصناعية والخدمية الناشئة في بلدنا أمام تحديات إعادة التأهيل والتدريب، التي هي أصلاً من غير وظيفتها الأساسية، فأصبحت العملية التأهيلية، عملية مكلفة وبأداء غير مضمون أو متكامل.

وثمة مفاهيم خاطئة لا تزال سائده في عالمنا العربي اليوم، تتعلق بعدم حاجتنا أصلاً لطاقة بشرية عالية التأهيل والتدريب، لأن مثل تلك الطاقة، إنما يطلب في بيئة صناعية متطورة تطبق مفاهيم الأتمتة الصناعية حيث يتسم الواقع العربي (في الدول غير النفطية) بانخفاض كلفة اليد العاملة، وبالتالي فإن إستخدام التقنيات بشكل أقل سيعني تشغيلاً لأعداد أكبر من العاملين وبكلفة أقل الشكل (2).

قد يبدو هذا الكلام صحيحاً بصورة سطحية، ولكنه ليس صحيحاً في إطار الواقع الفعلي للأمور، وللتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي شهدتها الساحة العالمية، وللسرعة الكبيرة في انتشار نظام العولمة وزيادة أعداد الدول المنضمة إلى اتفاقية التجارة العالمية، حيث لم يبق من الدول العربية غير المنضمة، والتي قدمت طلب للانضمام إلى هذه الاتفاقية سوى الجزائر وثلاث أو أربع دول أخرى، وهذ يعني أن صناعتنا المحلية ستنافس صناعات الدول المتطورة نوعاً وكلفة، وأن مواردنا البشرية ستتنافس مع الخبرات البشرية العالمية. والخبير بالصناعة الإنتاجية أو الخدمية يعرف تماماً أنه لم يعد بمقدور أي أحد أن ينتج بتقنيات تقليدية يدوية ينافس منتج ينتج بتقنيات متطورة تصميماً وتصنيعاً لا من حيث الجودة ولا من حيث الكلفة، وليس بمقدور خبير بالممارسة أن ينافس خبير ماسك بزمام التقنيات الحديثة من نظم معلوماتية وتنظيمية وإنتاجية وإدارية خبيرة وعالية الأداء.

أمام هذه التحديات لابد لنا من إعادة النظر، فيما نحن عليه ودراسة الواقع وتحليله وتحديد متطلبات المرحلة القادمة من الرأس المال الفكري ، وصياغة أهداف واضحة واستراتيجيات واقعية طموحة في هذا المجال.

3 ـ 1 ـ المتطلبات في مجال التعليم:

إن متطلبات الرأس المال الفكري من التعليم مرتبط مباشرة بالاستراتيجية العامة للدولة، ومن الناحية المنطقية لا معنى لاستراتيجيات جزئية وخطط فرعية من دون وجود استراتيجية عامة، وحتى توضع هذه الاستراتيجية، ونظراً لأن العولمة هي أمر واقع لابد من مواجهة تحدياتها سنأخذ الواقع في الدول الصناعية أساساً لدراستنا، وهذا ما فعلته دول شرق آسيا أيضاً عند صياغة استراتيجياتها.

تنقسم خطط التعليم ودور المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة والناهضة إلى ثلاثة أقسام7:

1 – التعليم الأساسي.

2 – إعادة التأهيل.

3 – التأهيل المستمر.

3 ـ 1 ـ 1 ـ التعليم الأساسي:

ونقصد به مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتعليم ما بعد الثانوي، حيث يتم التدريس اعتماداً على التقنيات الحديثة والمعلوماتية بشكل خاص، وليس تدريس المعلوماتية كمادة مستقلة8، فالمعلوماتية في هذه المرحلة (وباستثناء المرحلة الجامعية وللمختصين بالمعلوماتية) هي وسيلة وليس علم ولا مادة مستقلة، حيث فشلت تجارب كثيرة في تدريسها في هذه المرحلة كمادة مستقلة، مما اضطر جميع المؤسسات لإعادة تأهيل خريجي المعاهد والجامعات مرة أخرى. وهذا يتطلب إعادة صياغة المناهج وإعادة تأهيل الأطر التدريسية وهو أمر لابد منه.

3 ـ 1 ـ 2 ـ إعادة التأهيل:

لقد تأخرت الدول العربية بشكل خاص الجزائر، بوضع استراتيجية واضحة لإعادة تأهيل مواردها البشرية بما تطلبه التطورات التقنية والاقتصادية في العالم، وأصبح الأمر اليوم أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وإن البرنامج الوطني للمعلوماتية خطوة صحيحة على الطريق إلا أنه يحتاج إلى مكاملة مع برامج أخرى من خلال استراتيجية واضحة وإعادة صياغته بناءً على دراسات ميدانية للمتطلبات.

3 ـ 1ـ 3 ـ التأهيل المستمر:

ما زالت مؤسساتنا التعليمية عاجزة عن تلبية حاجات الرأس المال الفكري إلى التأهيل المستمر، لتغطية التطورات التقنية، والعلمية، والبرامج الموجودة متواضعة جداً، ولا تغطي إلا نسبة ضئيلة مما هو مطلوب، وهي عمومية غير معتمدة على استراتيجية عامة ولا على دراسات ميدانية واقعية، وإنما مبنية على ردود فعل و دراسات نظرية بعيدة عن الواقع. لذا لابد من وضع استراتيجية قطاعية للتأهيل المستمر معتمدة على استراتيجية عامة واضحة.

3 ـ 2 ـ المتطلبات في البحث والتطوير والصناعة:

إن هناك إشكالية وطنية قومية في مفهوم البحث العلمي وأهدافه، فحسب المفهوم السائد أن البحث العلمي هو بحد ذاته يؤدي إلى تطوير المجتمع بشكل عام والصناعة بشكل خاص، في حين أنني أرى أن البحث العلمي ربيب المجتمع والصناعة ينمو بنموها ويساعدها على التطور والمنافسة8، ويخبوا مع ضعفهما ويكون عالة عليهما. والبحث العلمي في وطننا العربي ومعظم الدول النامية يرضع من ضرع جاف، فالصناعة ضعيفة متخلفة والمجتمع أميل إلى الهزالة منه إلى القوة والمنعة. ولا سبيل إلى تطوير البحث العلمي إلا بتنمية الصناعة وإطلاقها من مرحلة الرعاية والحماية إلى مرحلة النضج والمنافسة، وأعتقد أن أحد أكبر ضحايا الحماية المطلقة للصناعة الوطنية هو البحث العلمي.

إن برنامج وطني لتطوير الصناعة الوطنية وإعادة تأهيلها تقنياً، ورفع الحماية عنها سيؤدي ذلك حتماً إلى تحريك البحث العلمي، الأمر الذي يتطلب إعادة تأهيل الباحثين على التقنيات الجديدة وخاصة تقنيات المعلومات ووضع وسائلها تحت تصرفهم من برامج متطورة وشبكات معلومات.

3 ـ 3 ـ متطلبات التطوير الإداري والتخطيط:

هناك إشكالية أخرى في مفهوم التطوير الإداري والتخطيط على حد سواء، على المستوى العربي بشكل عام، والجزائري بشكل خاص. حيث تسعى الدول العربية بما فيها الجزائر منذ عقد من الزمن إلى تطوير بنيتها الإدارية من خلال9:

- إعادة تأهيل الأطر الإدارية.
- افتتاح المعاهد والكليات الإدارية في الجامعات.
- تأمين التجهيزات اللازمة لتقنيات الأعمال الإدارية.

إلا أن النتائج متواضعة جداً، ولسبب وجيه نجهله أو نتجاهله، وهو أن البنية الإدارية من بنى هيكلية وأنظمة وقوانين ضعيفة إن لم نقل هرمة ولم تعد ملائمة لعصر المعلومات والسرعة والعولمة وأي دعم لوجستي لها لن يؤدي إلى نتيجة تذكر وإنما إلى زيادة الهدر في الأموال والجهد. لذا لابد وقبل كل شيء من إعادة هيكلة البنى الإدارية، وتحديث القوانين والأنظمة منطلقين من المبادىء التالية:

- أهداف واضحة.
- لا مركزية في الإدارة.
- وضوح هيكلية الإدارة والاختصاصات.
- وضوح الصلاحيات والمسؤوليات.
- توصيف العمل والوظائف والالتزام به.
- استقلالية مالية للإدارة وصلاحيات مالية مطلقة ضمن الميزانية الموضوعة10.
- استقلالية في القرارات الإدارية ضمن الإدارات المستقلة مالياً.
- الرجل المناسب وذو التأهيل المناسب في المكان المناسب.

بعد إعادة الهيكلة يمكن لبرامج إعادة التأهيل والتأهيل أن تكون ذات جدوى.

المحور الثالث: تنظيم الرأس المال الفكري في عصر المعلومات:

إن طرح موضوع تنظيم الرأس المال الفكري وضبطها، يكتسب أهمية خاصة في عصر المعلومات وللأسباب التالية:

1 – التغير السريع في التقنيات الصناعية والإدارية، الأمر الذي يتطلب تحديد آني لعمليات إعادة التأهيل والتأهيل كماً ونوعاً. الأمر الذي يتطلب برامج حاسوبية كفؤه لتحديد المطلوب11.

2 – إن عصر المعلومات ارتبط بعصر العولمة، الذي يعني حرية انتقال البضائع والأشخاص وأصبحت رؤوس أموالنا الفكرية، ضمن مجال الخطر، لذا لابد من تنظيمها، بهدف حمايتها وتأمين العمل اللازم لها.

الأمر الذي يتطلب إجراءات فورية مثل:

- إجراء حصر لرؤوس أموالنا الفكرية وتصنيفها حسب تأهيلها وانشغاليتها.
- افتتاح مكتب تشغيل وطني.
- افتتاح معاهد تأهيل وإعادة تأهيل وإشراك الجامعات بشكل فعال في هذه المهمة.
- إحداث هيئة عامة تعني بضبط التزايد السكاني نظراً لخطورة الوضع.

- إطلاق برامج وطنية (تثقيفية، تنظيمية، قانونية، .....) لمعالجة الموضوع

تاثير تزايد عدد السكان على المردود الاقتصادي العام

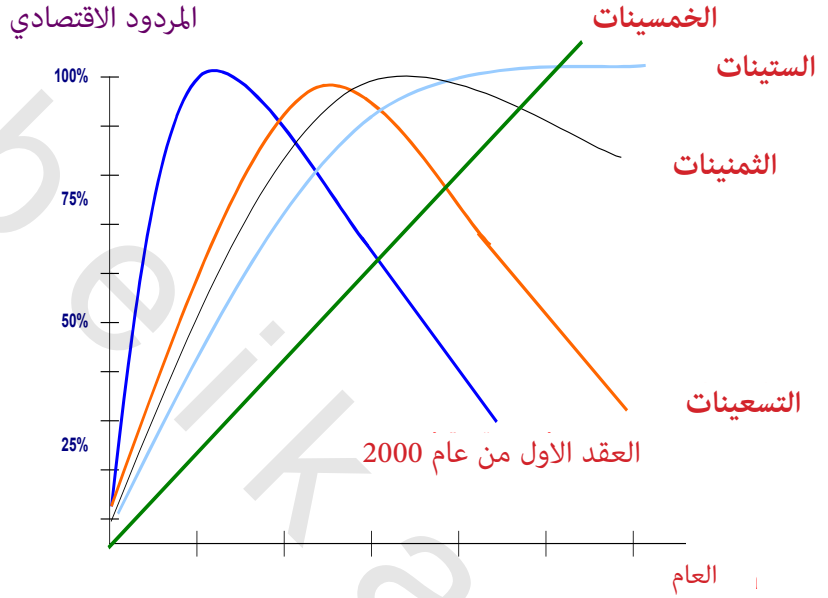

الشكل (5)

المحور الرابع: ملامح استراتيجية لتنمية رؤوس الأموال الفكرية العربية:

4 ـ 1 ـ الأهداف الإستراتيجية:

ترسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقومية انطلاقاً مـن متطلبات الواقع والطموح القومي، وقد تكون أهداف التنمية في الجزائر والأقطار العربية في هذه المرحلة، حيث يزداد التنافس التقني والتجاري وتنتشر وتفرض مبادىء العولمة، هي:

- زيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.
- زيادة وتضخيم القيمة المضافة على المواد الأولية المحلية[12].
- زيادة دور الموارد البشرية المتوفرة في التنمية، وتصريف أكبر قدر من التزايد السكاني في الصناعة.

بناءً على ما تقدم ومساهمة متواضعة في هذا المجال نقترح بعض الأفكار حول استراتيجية الموارد البشرية.

4ـ 2 ـ أفكار حول استراتيجية تنمية الراس المال الفكري:

تم بناء مقترح الاستراتيجية في هذه الدراسة على المبادىء التالية:

1 – التطوير المستمر للعاملين تطوير مستمر للأعمال.

2 – لا مركزية في القرار وتوزيع جيد للمسؤوليات والصلاحيات.

3 – المدير مؤهل ومسؤول وبقدر الصلاحيات تكون المسؤوليات والرجل المناسب في المكان المناسب[13].

4 – مرونة في التغيير وإشراف غير مباشر على التنفيذ.

5 – بقدر العطاء يكون الراتب والربح.

6 – التأكيد على التطوير النوعي.

تتضمن الاستراتيجية المقترحة المواضيع التالية:

4 ـ 2 ـ 1 ـ إعادة هيكلة النظام التعليمي لتلبية حاجات الصناعات الحديثة والتطور التكنولوجي المتسارع في[14]:

ـ نوعية الراس المال الفكري المطلوب للصناعة المحلية.

ـ كمية الراس المال الفكري المطلوب للصناعة.

4 ـ 2 ـ 2 ـ إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم والتدريب والبحث والتطوير لـ:

ـ تحقيق لا مركزية في اتخاذ القرارات الخاصة في أنظمة القبول والمناهج لزيادة المرونة، والتأقلم مع التطور الصناعي السريع، وتخفيف العطالة الكبيرة في اتخاذ القرارات[15].

ـ ربط الجامعات والمعاهد ومؤسسات البحث والتطوير بالصناعة الوطنية.

5 ـ 2 ـ 3 ـ بناء منظومات تدريب وإعادة تأهيل وطنية قومية وفعالة في سبيل:

obeikan.com

ـ إعادة تأهيل الأطر العلمية والفنية الحالية، لتكون قادرة على الانخراط في عملية التنمية القائمة.

ـ تدريب الأطر العلمية والفنية المشاركة في عملية التنمية لتلبية الحاجات المستجدة.

4 ـ 2 ـ 4 ـ إعادة هيكلة منظومة البحث والتطوير لتكون قادرة على16:

ـ استيعاب وتوطين التقنيات القائمة والعمل على تطويرها وتسويقها.

ـ تطوير تقنيات وطنية تجعل الصناعات الوطنية منافسة في السوق العالمية.

4 ـ 2 ـ 5 ـ إعادة هيكلة صناعات القطاع العام والمشترك القائمة بهدف17:

ـ تحسين إدارتها لتحسين أدائها.

ـ تأمين مرونة أكبر في التخطيط للإنتاج نوعاً وكماً.

ـ تأمين مرونة أكبر في الاستخدام والتسريح والأجور.

4 ـ 3 ـ وسائل تنظيمية وإجرائية:

ـ تشكيل لجان وطنية من الجامعات والمعاهد التعليمية والصناعة لإعادة هيكلة الجامعات والمعاهد لتأمين الموارد البشرية اللازمة للصناعات القائمة نوعاً وكماً18.

ـ إقامة الكليات الجديدة في مواقع الصناعة القائمة.

ـ إقامة حدائق علم وحواضن تقنية بالقرب من مواقع الصناعة القائمة ودعمها مادياً ومعنوياً.

ـ تخصيص ميزانية وطنية مناسبة للبحث والتطوير تخصص للشركات الصناعية التي[19]:

- تستخدم الموارد المحلية.
- تطور تقنيات محددة مناسبة.
- وتصرف المساعدات من خلال لجنة وطنية مشكلة من الوزارات المختصة ومن المؤسسات الصناعية الخاصة والمشتركة.
- تقديم دعم مالي ومعنوي (إجازات دراسية) للراغبين في إعادة التأهيل أو زيادة تحصيلهم العلمي.

- إحداث مراكز تدريب وطنية وخاصة لتأهيل أو إعادة تأهيل رؤوس الأموال الفكرية اللازمة للصناعات القائمة20.
- تشجيع قيام جامعات ومعاهد خاصة تتحرر من شروط القبول في الجامعات والمعاهد الحكومية ودعمها مالياً ومعنوياً على أن تكون الامتحانات والمناهج بإشراف حكومي مثل النظام الجديد المعمول به في المدرسة الوطنية الإدارة في هذا الموسم2008/2007 تحت إشراف وزارة الداخلية.
- تشجيع قيام المكاتب الاستشارية والحواضن التقنية الخاصة ودعمها مادياً ومعنوياً بقدر ما تقدمه من إنجازات علمية وتقنية تصب في تطوير الصناعة الوطنية.
- إحداث كليات ومعاهد إدارة مرموقة يتم الالتحاق بها ضمن شروط مشددة كما في الدول الصناعية.
- إحداث معاهد إعادة تأهيل المديرين.
- وضع خطة زمنية للشركات العامة والمشتركة لإعادة هيكليتها والحصول على شهادة المطابقة لأحد أنواع المواصفة القياسية إيزو 9000، وتأمين متطلبات هذه المواصفة.
- تشجيع ودعم الشركات الخاصة الراغبة في الحصول على شهادة المطابقة لأحد أنواع المواصفة القياسية إيزو 900021.
- وضع برنامج زمني لرفع الحماية المطلقة عن الصناعات الوطنية لتحفيزها على التطور والمنافسة.

4 ـ 3 ـ 2 ـ وسائل وإجراءات قانونية:

- تعديل قانون تنظيم الجامعات لتسمح بمشاركة الاتحادات النوعية الصناعية وغرف الصناعة والتجارة في مجالس الكليات والأقسام.
- تغيير نظام القبول في الجامعات والمعاهد وعدم الاقتصار على مبدأ علامات الثانوية وإتباع نظام مزدوج، مجاني أو شبه مجاني حسب علامات الثانوية، ومدفوع غير مرتبط بالعلامات والسن كما هو متبع في عدد من الدول الصناعية22.
- إلغاء شرط السن وسنة الحصول على الشهادة عند القبول في الجامعات والمعاهد.
- إعطاء مجالس الكليات حرية أكبر في تحديد شروط مسابقات القبول وتعديل المناهج

مع إشراف مركزي على حسن التطبيق23.

- حسم ميزانية التدريب والتأهيل في الشركات الخاصة والعامة من ضرائب الأرباح.
- سن قوانين وتشريعات صارمة تحفظ الحقوق الفكرية والصناعية24.

الخاتمـة

من خلال هذا البحث الوجيز توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن تنمية الرأس المال الفكري في الدول العربية وترشيده أصبح ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.
- إن الزيادة السكانية العشوائية في جميع الأقطار العربية أصبحت عبئاً شديداً على اقتصاد الأمة الشكل (5)، لابد من التصدي لها وإيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الزيادة.
- إن عملية تنمية الرأس المال الفكري لزيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عملية مركبة وتمس جميع جوانب العملية التنموية، والحلول الجزئية والمتسرعة، قد تزيد الطين بله.
- إن ربط تنمية الرأس المال الفكري بالاستراتيجية العاملة للتنمية العامة أمر لابد منه .
- الإقتراحات و التوصيات:وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقدم بعض التوصيات من أجل وضع إستراتيجية محكمة لتنممية الرأس المال الفكري تتمثل فيما يلي:
- لابد من تحسين أداء منظومة التربية والتعليم وربطها مباشرة بالصناعة المحلية، عن طريق إجراءات تنظيمية وقانونية.
- لابد من تحسين مرونة اتخاذ القرار في منظومة التربية والتعليم لتكون قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وتلبية حاجات المجتمع بشكل عام والصناعة بشكل خاص.
- لابد من إعطاء أهمية خاصة في برنامج تنمية الرأس المال الفكري إلى الجانب الإداري والقيادي.

- والأهم من ذلك كله لابد من وجود استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية يمكن على أساسها وضع استراتيجية ناجعة لتنمية الرأس المال الفكري.

الهوامش:

1. عبيد نغم حسين نعمة، أثر استثمار رأس المال الفكري في الأداء المنظمي :دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاع الصناعي المختلط ، كلية الإدارة والاقتصاد العراق2000 ص45 .
2. ميرخان ، خالد حمد أمين ، العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي : دراسة تحليلية لآراء عينة من مدري مجالس إدارة شركات القطاع الخاص في مدينة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية العراق2003 ص145 .
3. يوسف، بسام عبدالرحمن، العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ورأس المال الفكري وأثرها في تحقيق الأداء المتميز : دراسة تطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق2002 ص248 .
4. مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003 وتونس العاصمة 2005 - موقع إلكتروني: http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.ht
5. سلطان ، محمد سعيد ، إدارة الموار د البشرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت 2003 ص45 .
6. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الإتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الإجتماعية الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2000 ، ص90.
7. ماهر ، أحمد ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الخامسة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت 2001 ص70 .
8. حسين ليث سعدالله- راس المال المعرفي وتأثيره في تحسين جودة الخدمة التعليمية- الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربيةيومي 04/03 ديسمبر2007 بجامعة شلف ص07 .
9. مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

.http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.htm

10.نصرالدين بوريش-» تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد» مثال الجزائر» الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربيةيومي 04/03 ديسمبر2007 بجامعة شلف ص14 .
11.بومعيل سعاد، فارس بوباكور، «أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المؤسسة الإقتصادية»، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان،عدد 03 مارس 2004 ، ص. 205
12.سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان، الإتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص130.
13.حسن صبحي حسن العباس- دور الفكر المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية- « الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربيةيومي 04/03ديسمبر2007 بجامعة شلف ص8.
14.علي السلمي « إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية « دار الغريب مصر 2001 .ص55
15.سملالي يحضيه، «التسيير الإستراتيجي لرأس المال الفكري والميزة التنافسية»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 06 ، جوان2004ص108 .
16.عبد الحكيم أحمد الخزامي «إدارة الموارد البشرية إلى أين؟ التحديات، التجارب والتطلعات» دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر 2003 ص25 .
17.عدلي علي أبوطاحون « إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعة « المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2000 ص70 .
18.جمال الدين محمد المرسي «الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن 21 « الدار الجامعية مصر 2003 . ص102 .
19.البنك الأهلي المصري، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، النشرة الإقتصادية، المجلد 58 العدد الأول، 2005 ، ص 41
20.سويسي هواري، دادن عبد الغني- دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية وتطوير المعرفة- الملتقى الدولي- جامعة ورقلة- ص 200 .
21.بابا عبد القادر -تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي- الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربيةيومي 04/03 ديسمبر2007 بجامعة شلف .
22.منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، اللجنة المساعدة للتنمية، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والنمو الإقتصاي في البلدان، المتطورة، ديسمبر 2004 ، ص 15 ،17.

23..راوية حسن «مدخل إستراتيجي للتخطيط وتنمية الموارد البشرية» الدار الجامعية 2002 ص 321

24. Union International des Télécominications, Rapport de Dévoloppement des Télécominications dans le monde 2003 p92

obeikan.com